العراق و جيوبوليتك السعي الاميركي السياسي والاقتصادي المتواجد والتحكم في الشرق الاوسط

ا.م.د. حسين احمد دخيل (*)

المقدمة

مع تعدد مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة الاميركية، إلا أن الشرق الاوسط لايزال يشكل أحد أهم تلك المناطق. كما ان التغيير في طبيعة الدور الاميركي وما يتبعه من تغيير في السياسات الاميركية ومبتغياتها في السعي السياسي والاقتصادي لضمان التواجد الاميركي في المنطقة، لا يعني ان واشنطن قد مرت بفتور في حماية وضمان مصالحها السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط. كما ان تعقيدات ملفات المنطقة وتراوحها بين ما هو سياسي وامني واقتصادي، وتباين ادوار فواعل قضايا المنطقة بين التعزيز والتراجع وانعكاسات السياسات الدولية وفواعل النظام الدولي وطبيعة التداخل بين الادوار العالمية والاقليمية، يدفع واشنطن بأستمرار الى التحول والتغيير في مبادئها الجيوبوليتيكية تجاه الشرق الاوسط.

ومؤكد أن العراق هو احد ابرز قضايا المنطقة ويشكل بمتغيراته المتعددة بؤرة المجال الحيوي الشرق أوسطي. ويدرك صناع السياسات في الولايات المتحدة الاميركية أن التراجع في الدور الجيوبوليتيكي الأميركي في أي مجال حيوي في العالم، سيدفع قوى اقليمية عدة الى الصعود ومحاولة تأدية دور إقليمي وربما ما بعد الإقليمي.

ولأن الشرق الاوسط بقضاياه وازماته المتعددة شكل – ولازال – ارض خصبة لهذا الدور الاميركي، وانه مديات قوة وحيوية ذلكم الدور تؤشر قوة الولايات المتحدة الاميركية في تحقيق الهيمنة على النظام الدولي، فلا يمكن للولايات المتحدة ان تغض النظر عنها، لهذا ظهر تحول في المبادئ الجيوبوليتيكية خلال الادارات الاميركية المتعاقبة بعد انتهاء الحرب الباردة الى وقتنا الحاضر بين الانخراط والابتعاد عن قضايا الشرق الاوسط.

فرضية البحث:

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء
dr.husseinalsarhan@gmail.com

على الرغم من التغير في المبادئ والاجراءات الجيوبوليتيكية التي تتبناها الادارات الاميركية المتعاقبة، وعلى الرغم من تأشير بعض تراجع لهذا الدور في قضايا شرق اوسطية معينة، كما حصل مع العراق وايران خلال ادارة اوباما، الا ان الادراك الاستراتيجي الاميركي وسعي واشنطن السياسي والاقتصادي لا يمكن ان يبتعد كثيرا باتجاه ترك مناطق مجال حيوي كالشرق الاوسط لقوى اقليمية تهدد الامن القومي الاميركي وامن الطاقة، وبالتالي المصالح الاميركية.

اشكالية البحث:

ان الدور والمكانة لأي قوى عظمى يخضعان لحتمية التغير في قيمتهما الاستراتيجية بحسب التغييرات والتطورات التي تطرأ عليهما في اطاري الزمان والمكان بنسقه الجيوبوليتيكي. اذ ان لكل مرحلة زمانية تطورات محلية (داخلية) واقليمية ودولية، وهذه التطورات تشترك في تعيين مدى الفاعلية في توظيف الموقع والمكانة.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث، فضلا عن مقدمة وخاتمة، اذ خُصص المبحث الاول لبحث الدور الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة في النظام الدولي بين التراجع والمزاحمة. وناقش المبحث الثاني مركزية الدور الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط والعوامل الاقتصادية الدافعة لهذا الدور. فيما خُصص المبحث الثالثً لمناقشة الحالة العراقية ومتغيرات تحولات الدور الجيوبوليتيكي الاميركي.

المبحث الاول: الدور الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة في النظام الدولي: تراجع ام مزاحمة؟

شهد الدور الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة الاميركية في النظام العالمي تحولات عدة وتأثرت حدوده سواء في مرحلة الثنائية القطبية او مرحلة الاحادية، وبالتأكيد في مرحلة التعددية القطبية القائمة اليوم. وظهرت مبادئ جيوبوليتيكية عدة في كل من هذه المراحل (مراحل تطور النظام الدولي). تقييم هذا الدور الجيوبوليتيكي يستدعي قراءة تقيمية للمبادئ الجيوبوليتيكية التي اعتمدتها الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وبالتالي نظام القطبية الثنائية.

المطلب الاول: التحولات في الدور الجيوبوليتيكي الاميركي

بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى توظيف ما اطلق عليه الرئيس الاميركي الاسبق نيكسون بالفرصة السانحة لها والبدء بتحقيق اهدافها العالمية. وكان ذلك من خلال مبادئ واجراءات جيوبوليتيكية عدت في نظر صانعي القرار والسياسة في الولايات المتحدة معايير للنظام العالمي الجديد.

وتغيرت هذه المبادئ الجيوبوليتيكية وفقا لمتغيرات داخلية وخارجية عدة. فكانت اولى المبادئ هو النظام الدولي الجديد الذي اطلقه جورج بوش والذي يتمحور حول ابعاد قيمية تروج للأفكار الليبرالية كالديمقراطية واقتصاد السوق وحقوق الانسان والشرعية الدولية، لتكون بمثابة معايير للنظام العالمي ولكن بقيادة

اميركية. ثم تبعه الرئيس بيل كلينتون الذي اتبع مبدأ توسيع حلف شمال الاطلسي سواء بصورة عامودية او افقية، وذلك لضمان بقاء الولايات المتحدة الطرف الرئيس في المعادلة الامنية الاوروبية، ومن ثم العالمية، ومن ثم المعادلة الاقتصادية اي العمل على عدم تحويل اوروبا الى قلعة اقتصادية لا يمكن للولايات المتحدة الاميركية النفاذ إليها.[١]

بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ حدث تحول في فكر الادارة الاميركية، اذ حدث التقاء بين نهج الرئيس جورج دبليو بوش الابن ومضمونه (على واشنطن لعب دور بأقل الالتزامات الممكنة) وأفكار المحافظين الجدد المحيطين به، وقد كان من مظاهر هذا الالتقاء اعتماد السياسة الخارجية الكبير على القوة في ظل مفهوم جديد للأمن القومي الاميركي، اذ اصبح يتعدى الحدود الاميركية ليشمل اي تهديد مستقبلي للأمن والمصالح الاميركية، ورفض اي اجراءات دولية تحد من التحرك الاميركي خارجيا، فضلا عن التأييد المطلق لإسرائيل، وكذلك تعزيز الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط، انطلاقا من قناعة مفادها ان هناك ارتباط بين النظام السياسي والثقافة المجتمعية والنظام التعليمي في الشرق الاوسط وتفريخ الارهاب.

فيما جاءت ادارة الرئيس باراك اوباما من ادراك مفاده: ان فائض القوة العسكرية الاميركية هو معطى ثابت، ورأت ان الخلل في تعثر الانموذج الاميركي يعود الى الاستخدام المفرط والاحادي للقوة العسكرية الاميركية في قبل الادارة السابقة (ادارة الرئيس جورج دبليو بوش في افغانستان والعراق). ودعا اوباما الى ضرورة الاقلاع عن استخدام القوة الصلبة بصورة منفردة على المسرح الدولي لتنفيذ استراتيجيتها العالمية، وطالب باعتماد القوة الذكية من خلال المزج بين القوة الصلة والقوة الناعمة لإيجاد توظيف فعال لعناصر القوة الاميركية لخدمة اهداف الامن القومي الاميركي. وفي الوقت الذي ادرك فيه حدود القوة الاميركية وروج للمشاركة والترابط العالمي، الا انه ابدى استعدادا اكبر للوقوف بوجه الارهاب. [٢]

وبعد وصول دونالد ترامب الى رئاسة الولايات المتحدة الاميركية، ظهر ما اطلق عليه الكثيرين «مبدأ ترمب» او « عقيدة ترامب» في السياسة الخارجية. وأبرز خصائص وسمات هذا المبدأ هو أن السياسة الدولية في عهد ترمب صُبغت بطابع اقتصادي وأنها سوف تكون محكومة الى حد بعيد بالصفقات الاقتصادية، عبر مسارين: **الاول**، استخدام السياسة الخارجية للحصول على منافع اقتصادية وبشكل سريع، كما حدث خلال القمة الاسلامية - الأمريكية في الرياض عام ٢٠١٧.

الثاني، توظيف الاقتصاد عن طريق العقوبات الاقتصادية من طرف واحد (الولايات المتحدة الاميركية) للحصول على مكاسب سياسية. وفيما يخص الشرق الاوسط، فالسياسة الخارجية اتخذت منحى احياء السياسية الخارجية التقليدية عبر اعادة بناء تحالفات الولايات المتحدة التقليدية في المنطقة خدمة لمواجهة الارهاب والدول والقوى الداعمة له.

هذا التغيير في المبادئ والاجراءات الجيوبوليتيكية تعكس العلاقة بين تلك المبادئ والادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة

لدورها المستقبلي ومكانتها المستقبلية كقطب رئيس في ضوء عناصر القوة والموارد والامكانيات، او تنتهج دورا تشاركيا في ظل نظام متعدد الاقطاب نتيجة تراجع الدور الاستراتيجي الاميركي.

المطلب الثاني: صعود قوى عالمية واقليمية وتأثيرها في الدور الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة الاميركية

ان تنامي صعود قوى عديدة في مناطق العالم المختلفة، ولاسيما ذات الاهمية الاستراتيجية في ترتيبات النظام الدولي، باتت تتحدى القيادة الاميركية للعالم، كما تحاول بعض القوى الاقليمية الصاعدة استثمار دورها الاقليمي في عزل النفوذ الامريكي في مجالاتها الحيوية خدمة لدورها ما بعد الاقليمي. وانخرطت تلك القوى الاقليمية لتكوين اطر تعاون فيما بينها في مشهد التحدي الاكبر في مواجهة النفوذ الاميركي كما في مبادرة (الحزام والطريق) للصين في مسعى منها لتغيير طبيعة النظام الدولي وتوسيع الدور الخارجي لها في قارات اسيا واوروبا وافريقيا. وهي تخدم اغراضا جيوسياسية الى جانب تحقيق الاهداف الاقتصادية المباشرة. كما عملت الصين وبمشاركة قوى اقليمية مؤثرة من انشاء ترتيبات اقتصادية مثل (البنك الاسيوي للاستثمار AIIB) مناوئة للمؤسسات المالية الغربية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما انشأت بنك التنمية الجديد، وصندوق طريق الحرير، وصندوق الصين للاستثمار في وسط وشرق اوروبا، وهو مسعى يشكل ضربة كبيرة لمبدأ جيوبوليتيكي اميركي مهم مفاده ان تبقى اوروبا حليف اقتصادي وسياسي للولايات المتحدة في المعادلة الامنية والاقتصادية العالمية اعتمدته ادارة الرئيس الاميركي الاسبق بيل كلينتون. وكما ذكرنا اعلاه فان المتغيرات المحلية والدولية كان لها الاثر الابرز في صعود الصين هذا. وابرز تلك التطورات هو الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، فضلا عن تطور امريكي داخلي تمثل بتعهد وعمل دونالد ترامب تقليل العجز في الموازنة الفيدرالية الاميركية وتخفيض الدين العام عبر تبني الحمائية الاقتصادية.

وفي ضوء ما طرحه الرئيس دونالد ترمب من رؤى واستراتيجيات، يبدوا ان الولايات المتحدة الاميركية لا تتجه نحو الانعزال المطلق ولا التدخل المطلق. ويذهب البعض الى تقييم السلوك السياسي الخارجي الاميركي ويؤكد ان رؤية ترامب تقوم على المزج بين الانعزال والتدخل المشروط في العالم وفقا لحجم المنافع الاقتصادية، ووضع ترمب شروطا تجارية للأدوار التي يتطلب من الولايات المتحدة ان تؤديها في العالم.[٣] والسير باتجاه تحقيق المصالح الاميركية من قبل صانعي السياسات كما في ادارتي اوباما وترامب على وجه الخصوص، يؤشر بروز اعتقاد اميركي بان الدور الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة يتجه نحو الانحسار، في ظل تنامي وصعود قوى اقليمية في الكثير من مناطق العالم ولديها طموحات جيوسياسية وجيواقتصادية، وان تكون مؤثرة في المعادلة الامنية والاقتصادية الحاكمة للنظام الدولي.

المبحث الثاني: مركزية الدور الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط

لازال الشرق الاوسط يشكل مجال حيوي مهم للولايات المتحدة الاميركية على مستوى العالم، وبات حقلا لتطبيق توجهات الادارات الاميركية المتعاقبة ومجال للدور الجيوبوليتيكي الاميركي، ومنطقة اهتمام بالنسبة لاستراتيجيات الامن القومي الاميركي والمبادئ والتوجهات الاستراتيجية لما تتوافر عليه المنطقة من حافز لتعزيز مكانة القوى العظمى في المعادلة الامنية والاقتصادية في النظام الدولي ليس في المرحلة الحالية، بل حتى في مستقبل ذلك النظام والترتيبات الاقتصادية والامنية التي ستبرز نتيجة التغير في الظروف المحلية (للقوى العظمى)، والاقليمية والدولية.

لمناقشة الموضوع، تم مناقشة امرين: الاول، الشرق الاوسط في الادراك الاستراتيجي الاميركي. والثاني، عوامل مركزية الدور الاميركي عبر مطلبين.

المطلب الاول: الشرق الاوسط والعراق في الادراك الاستراتيجي الاميركي

تدرك الولايات المتحدة الاميركية ان السيطرة الجيوبوليتيكية على هذا المجال الحيوي (الشرق الاوسط) تعد مؤشر مهم لقوة الولايات المتحدة عالميا نظرا للأهمية الجيوستراتيجية لهذا المجال. كذلك تدرك القوى الدولية التي تريد مزاحمة وتحييد الدور الجيوبوليتيكي الاميركي والقوى الاقليمية الصاعدة في النظام الدولي حقيقة الرؤية الاميركية. ولكن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في المنطقة (حرب افغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣)، والتي كان هدفها ترسيخ الهيمنة الاميركية في المنطقة تطبيقا لمبدأ جورج دبليو بوش، دشنت مرحلة جديدة لانحسار النفوذ الاميركي وفقا لرأي الكثيرين. الامر الذي دفع باراك اوباما عند الترشيح للرئاسة الى اطلاق وعود بالتغيير داخل الولايات المتحدة وخارجها في وقت عانت الولايات المتحدة من تزايد كلفة استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد، وازمة اقتصادية كبيرة. واكد بعد فوزه ان ادارته ستعمل وفق معيار المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الاميركية وتأمين الاستقرار في المنطقة. وبنفس الوقت لم يتخلى عن دور بلاده في مواجهة الارهاب على ان لا يكون بتحرك عسكري منفرد، كما حصل في السنوات الاخيرة من فترة رئاسته في تشكيل التحالف الدولي لمواجهة تنظيم «الدولة الاسلامية»- داعش في العراق وسوريا. وهذا يبرهن على اصرار صانعي السياسات في الولايات المتحدة على ضرورة الالتزام بتعزيز الدور الجيوبوليتيكي الاميركي في المنطقة والتي تشكل بأحداثها المتسارعة اهم بيئة للمتغيرات الخارجية المؤثرة في مستقبل النظام الدولي. كما ان ميكانزمات ادارة تلك المتغيرات تتطلب هذا الدور الامريكي والتي تتمحور على:

مجال الطاقة وتأمين سوق الطاقة العالمي لتحقيق هدفين: الاول، تأمين امدادات الطاقة، والثاني، بلورة معدل للاسعار يناسب المنتجين

فـي الولايات المتحدة وهي مـن اكبر المنتجين للبترول في العالم.

توطيـد العلاقـات مـع الحلفـاء التقليديين في منطقـة الخليـج العربـي لكبـح جمـاح القوى الاقليميـة الهادفـة لتذليل الـدور الاميركي في المنطقـة كأيـران ومنعهـا من الحصـول على السـلاح النووي، والعمل على كسب حلفاء جدد كالعراق.[٤]

الازمة الفلسـطينية وضمان امن اسرائيل عبر ضبط توازنات القوى الاقليمية.

بوصول الرئيس الأمريكـي دونالد ترامب الى السـلطة في كانون الثاني/ ٢٠١٧، بدأت تبرز أهـم توجهاتـه، في تجـاوز مرحلة الانحسـار والتراجـع، التـي ألقـت بظلالهـا علـى دور الولايات المتحدة الاميركية، وإدارتها مجموعة من القضايـا (المتغيرات) الدوليـة والإقليمية، فـي مرحلة حكـم الرئيس بـاراك أوباما، ومن بينها متغيرات الشـرق الأوسـط، وهي مكافحة الإرهاب، والقضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني، والأزمة السورية.

الواقـع العملي في السـنوات الاخيرة يبين أن الانعزالية لا تبدو مهيمنة على السلوك السياسي الخارجي الاميركي، فاستعمال القوة الصلبة كان حاضراً لمعالجة بعض قضايا الشرق الأوسط، فتوجهات ترامب ضد داعـش أكثر عنفاً وحدة ورغبـة في القضاء على التنظيم سـريعاً. كما جـاءت أيضاً الضربة الأمريكيـة على مطار الشـعيرات السوري العسـكري، الذي يُعتقد أن الطائرات التي قصفت خان شـيخون في إدلب قـد انطلقت منه، وكذلـك الضربات في مطلع نيسـان/أبريل ٢٠١٨، لتؤكـد تنفيـذ الولايات المتحـدة تهديداتهـا لما يعد تجـاوزاً للخطوط الحمر، التي لـم تحترم من قبل في عهد بارك أوباما.[٥] فضلا عـن دور الولايات المتحدة في اطـار عمليـات التحالف الدولـي ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا.

المطلب الثاني: عوامل مركزية الدور الاميركي في الشرق الاوسط والعراق.

على الرغم من خطابات ترامب، التي اتسـمت بالميل نحو الانعزاليـة، والتركيز على الملفات الداخلية، اسـتناداً إلـى مبـدأ «أمريكا أولاً» وانتقاده لسياسـات الإدارة السـابقة، في دعم الحريات والترويج للديمقراطية، واستنزاف قدرات الجيش الأمريكي، فـي صراعات خارجية كان من الممكن تجنبهـا، إلا أن إدارة ترامب تبني سياستها تجاه الشـرق الأوسط في ضوء زيادة الانخراط العسـكري، بهـدف حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأكيد سـيادتها كقطب أوحـد. [٦] ويمكن القول ان القضايا الاهم التي برّزت مركزية الـدور الجيوبوليتيكي الاميركي في الشرق الاوسط هي:

مواجهة الارهاب:

مع تولـي ترامب السـلطة في كانـون الثاني/ ٢٠١٧، اسـتمرت الولايـات المتحـدة بدورها فـي مكافحة الارهاب في اطار التحالف الدولي لمكافحة «تنظيم الدولة الاسلامية» داعش. ومع اسـتمرار تراجع التنظيم الارهابي في العراق،

اصبحت معركة الولايات المتحدة الأساسية مع التنظيم تتركز في سوريا، مع ضرورة اهتمام إدارة ترامب بأدوار روسيا والأطراف الإقليمية كتركيا وايران.

وبقي اصرار ترمب على لعب دور في مكافحة الارهاب في المنطقة، واظهر ترامب خطابا اكثر اعتدالا عما كان عليه خلال حملته الانتخابية، بتجنبه استخدام عبارة «الإرهاب الإسلامي الأصولي»، واكد في كلمته أمام القمة الإسلامية – الأمريكية في الرياض في ١٢ أيار/ ٢٠١٧، على ماهية خطر «الإرهاب المنظم»، وضرورة مواجهته، مبيناً أن هذه المواجهة ليست صراعاً بين الديانات أو الحضارات، وإنما هي معركة بين المجرمين الذين يسعون لسلب الإنسان حياته، وبين الكرماء من جميع الأديان الذين يتصدّون لتلك المساعي. كما أكد ترامب وجوب طرد الإرهابيين من دور العبادة والتضييق عليهم في المجتمعات، وإرسال أيديولوجياتهم إلى غياهب النسيان.(٧)

الدور الايراني في المنطقة والاتفاق النووي:

تبنت ادارة اوباما رؤية سياسية جديدة تمثلت في سياسة المفاوضات المباشرة وغير المشروطة وتشمل مستويات دبلوماسية رفيعة ومراسلات غير رسمية تسمى ب (الصفقة الكبرى), عن طريق اتباع إدارة (باراك أوباما) سياسة تكون فيها المصالح متوازنة, وتبني منهج آخر من السياسات. فركز في المراحل الأولى على القضايا التي يمكن الاتفاق عليها الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني ومن ثم الانتقال للقضايا الإيرانية المتعلقة بسلوكها الإقليمي أو منظومة الصواريخ الباليستية.(٨) وحتى بعد الاتفاق النووي ساد التوتر بين البلدين وهو ما دفع الرئيس الأسبق)باراك أوباما) لفرض العقوبات مرة أخرى، اذ كان أوباما يسعى الى التوصل الى اتفاقات أخرى يمكن أن نطلق عليه الاتفاق الثاني وهو يشمل تدخلات إيران في المنطقة, وثالث للصواريخ الباليستية وهو ما لم يسعفه الزمن عندما انتهت مدة ولايته, حيث قال ذات مرة (لا نزال حازمين تجاه سلوك إيران الذي يزعزع الاستقرار) ومشيرا الى انتهاكات حقوق الإنسان وبرنامج الصواريخ الباليستية.(٩)

اعتراضا على ما عملت عليه ادارة الرئيس باراك اوباما وتوقيعها الاتفاق النووي مع ايران عام ٢٠١٥، عملت ادارة ترامب على الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران والعودة إلى العقوبات في الثامن من أيار/ ٢٠١٨، مؤكداً أن الاتفاق لم ينجح في وقف المساعي الإيرانية للحصول على السلاح النووي، أو ردعها عن مواصلة تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية. وسبق ذلك خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول/ ٢٠١٧ وصف إيران بالدولة المارقة وممهداً الطريق لإلغاء الاتفاق بقوله: «لا يمكننا السماح لنظام قاتل بالاستمرار في هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار مع استمراره في بناء صواريخ خطرة، ولا يمكننا الالتزام باتفاق إذا كان يقدم الغطاء لإقامة برنامج نووي محتمل.(١٠)

أعادت الولايات المتحدة تقييم انسحابها من

المنطقة خـــلال فتـــرة أوباما، بأن سياســـات الإدارة الســـابقة سمحت لإيران بتوسيع نشاطها العســـكري المهدد لمصالح الولايـــات المتحدة سواء في الخليج، وما يمثله ذلك من تأثير على حركة الملاحـــة البحرية وعلـــى تدفقات النفط وحركة التجارة، أو في ما يتعلق بتوسيع نفوذها الإقليمـــي بما يؤثر على توازنـــات القوى لغير صالـــح الولايات المتحدة. ولمواجهة ذلك قامت الولايات المتحدة بما يأتي:

تكثيف النشاط العسـكري الاميركي في الخليج العربـي بالتعـاون مـع حلفائها مثـل بريطانيا وفرنسـا عقـب التهديـدات الايرانـي لحريـة الملاحة في الخليج.

صعيد المواجهة مع إيران في مناطق الصراع: تجلى ذلك في سـوريا، إذ أدى ارتفاع مسـتوى الانخراط الأميركي على الساحة السورية عبر الانتشار العسكري المباشر، أو تبني ودعم بعض الفاعلين كقوات سوريا الديمقراطية المنوط بها مواجهـة تنظيـم داعش في شـرق سـوريا، أو حتى الحضور السياسـي والدبلوماسي والتأثير على مفاوضات تسـوية الأزمة سواء في جنيف أو الاسـتانة، أو التقـارب الأميركي الروسـي الـذي بدأ مـن اتفاق ترمـب وبوتين فـي أثناء قمة العشـرين بهامبـورغ بألمانيا على تخفيض التوتر في بعض المناطق والشـروع في وضع تصور لتسوية سياسـية انعكست بوادرها على لقاء جنيف في يوليو ٢٠١٧، إلى ظهور ملامح السياسـات الأميركيـة الجديـدة التي تسـتهدف تحجيـم نفوذ إيران، ليس في سـوريا وحسـب ولكن في المنطقة ككل.

احيـاء العلاقـة مـع حلفـاء الولايـات المتحدة التقليديين: زيارة ترمب الى السعودية ومشاركته في القمة الاسـلامية-الاميركية وتشكيل تحالف أميركي- إسلامي موسع لمكافحة الإرهاب - لم تُـدع فيه إيران- كفيلًا برسـم خطوط المواجهة التـي جعلـت الولايات المتحدة بجانـب حلفائها التقليديين في الخليج والمنطقة ضد إيران.

الازمة السورية:

قادت محاولات خفض الانخراط الأمريكي في قضايا الشرق الأوسـط إلى إطلاق صراع بين القوى الإقليمية الصاعدة، شـكلت سوريا بؤرته الرئيسـة، فضلا عـن ان سياسـة ادارة ترامب تجاه الشرق الاوسط قامت على تعزيز العلاقات مع الشركاء في المنطقة مثل اسرائيل والمملكة العربيـة السـعودية [١١]. ومن هنا بـرز توجهاً رئيسـاً تقـوم عليه سياسـة ترامب في سـوريا يكسـبها قدراً من النفوذ يتمحـور حول مكافحة الإرهاب، وتسـريع وتيرة العمليات العسـكرية ضـد تنظيـم داعـش. يظهـر ذلك مـن خلال: المناطـق الآمنـة، ووقـف تدفـق اللاجئين إلى أوروبا، وتثبيت أركان الدولة القومية، وتعزيز النفوذ الأمريكي وضبـط التحالفات في الإقليم، فضلا عن مواجهة التمدد الإيراني في سـوريا. وحملـت الضربة الاميركية لمطار الشـعيرات التابـع لجيش السـوري في ٧ نيسـان/ ٢٠١٧ توجـه إدارة ترامب العودة الـى المنطقة بقوة، والحيلولـة دون تـرك روسـيا الاتحادية تتحكم بتفاعلاتهـا، خاصة في الملف السـوري، الذي

بدأت موسكو تمسك بطرفيه: النظام السوري وإيران من جهة، والمعارضة السورية وتركيا من جهة أخرى؛ وذلك من خلال حوارات أستانا. كذلك العملية العسكرية الأمريكية في مناطق الشرق السوري في ١٠ شباط/ ٢٠١٨.

في ٨/ حزيران ٢٠٢٠، عرضت الولايات المتحدة الاميركية على رئيس النظام السوري الموافقة على مقررات مؤتمر «جنيف ١» واطلاق العملية السياسية للتغيير واخراج جميع الفصائل الايرانية. وهذا العرض الذي قدمه جيمس جيفري /مبعوث الرئيس الاميركي لسوريا ليس بجديد، وانما هو قديم ومتجدد ويقضي بالذهاب الى الحل السياسي لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ وانجاز دستور جديد واجراء انتخابات تحت اشراف أممي بعد تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة. وبالتالي فإن عرض واشنطن هو التزام الأسد ببيان «جنيف ١» والقرار ٢٢٥٤، الذي يقول إن بقاءه في السلطة غير ممكن، والضغط الأميركي عليه هو من أجل الانتقال السياسي الحقيقي، والعقوبات الاقتصادية وسيلة لأجل ذلك.[١٢] وهو ما جرى العمل عليه مؤخرا من اقرار قانون قيصر لعزل النظام السوري.

من خلال مواقف الإدارة الأمريكية لدونالد ترمب، سعيها إلى استعادة مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بدافع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وتوافقاً مع ما يفرضه عليها دورها التاريخي في المنطقة، والتزاماتها الأمنية تجاه حلفائها، وهذا ما تتطلبه رؤية ترامب في تحقيق التوازن بين الفرص والخيارات المتاحة للتدخل من ناحية، والتكلفة والمنفعة الناتجة، وحجم المخاطر التي يخلفها كل خيار، من ناحية أخرى، وبما يتفق مع توجهات ترمب، التي تعول على المتغيرات الاقتصادية (متغيرات محلية) والتي تخدم أجندته السياسية الداخلية وتعزز الثقة بتوجهاته ومبادئ الولايات المتحدة الجيوبوليتيكية في هذه المرحلة.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية للدور الجيوبوليتيكي الاميركي في الشرق الاوسط

موقع الشرق الأوسط موقع استراتيجي مهم لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، لأنه يحتل موقعًا مركزيًا بين القارات الثلاث في العالم (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، اذ تتجمع معظم شبكات النقل في العالم وتتحكم في عدد من المضائق المائية الهامة مثل مضيق هرمز وباب المندب وجبل طارق، وكذلك قناة السويس التي تعد الشريان الحيوي للملاحة الدولية، نظرا لان قناة السويس طريق بحري سهل وقصير، وهي حلقة وصل الدول الغربية الصناعية مع دول جنوب آسيا التي لديها العديد من الموارد والقوى العاملة الرخيصة؛ كما تربط القناة الدول الغربية بالقارة الأفريقية الغنية بالمواد اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس.

لهذه الأسباب، أدركت القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية، أن الموارد الأولية والنفط كانا أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، بحيث أصبح النفط أداة للسيطرة ليس فقط في

المجال الاقتصـادي ، ولكن حتى في المجالات العسكرية والسياسية. قال بيل ريتشاردسون: « النفـط وحده هو الذي يملـك القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية وأمن البلدان لعقود عديدة ».[١٣] لذلك نجد أن الطموحات السياسـية للقوى الكبرى تعمل على اسـتراتيجيات تهدف إلى السـيطرة على المناطـق الغنية بالنفط، لأن الاسـتحواذ أو السـيطرة علـى الاحتياطيـات النفطية هـو حجر الزاوية لاسـتمرارية القوى الكبرى وهيمنة شركاتها، و وهذا يفسر المنافسة بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط.

لاحظ زبيغنيو بريجنسـكي أن سيطرة الولايات المتحدة على النفط في الشرق الأوسط «تمنحها نفـوذاً غيـر مباشـر ولكنه مهـم سياسـياً على الاقتصـادات الأوروبية والآسـيوية التي تعتمد أيضًـا علـى صـادرات الطاقة مـن المنطقة». يسمح النفوذ السياسي للولايات المتحدة باقتصاد وعسـكري أكثر قوة، الأمر الذي يصبح حيويًا لعقيـدة الولايات المتحدة كدولـة قوية ومهيمنة. ومع ذلك، لضمان القوة العسكرية والاقتصادية، يجب إشباع الجوع النهم للنفط ولا يمكن تحقيقه إلا مـن خـلال السـعي الدولي للحصـول على الطاقة. قال جون سي غانون، نائب مدير وكالة المخابـرات المركزية في عـام ١٩٩٦، «علينا أن نـدرك أن أمتنـا لن تكـون آمنـة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة ».[١٤]

فـي تقريـر لمعهـد الدراسـات الاسـتراتيجية الوطنية (INSS) في جامعة الدفاع الوطني في الولايات المتحدة الاميركية ، صدر عام ٢٠٠٢ بعنـوان "ما وراء الاحتواء: الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الخليج الفارسـي"، كان لا لبـس فيه بشـأن دور النفـط ، وديمومة الجيش الأمريكـي فـي الخليـج ، والمخاطـر الكبيـرة للإصـلاح علـى المصالـح الأمريكيـة، أعلن التقرير أن "الوجود الأمريكي في الخليج يهدف فـي المقـام الأول الى الحفاظ علـى تدفق النفط مـن خـلال منع قـوة معادية من بسـط هيمنتها علـى المنطقة. ركزت اللغة الشـائعة لعقود من التصريحات الرئاسـية التي تؤثر على سياسـة الولايـات المتحـدة في الشـرق الأوسـط على الحاجة الى ضمان اسـتمرار الوجود العسكري الأمريكـي في المنطقة من خلال تقليل التكاليف السياسـية للولايات المتحـدة وحلفائها. في هذا السـياق كان العراق يشـكل تهديدا أعاق العمل الأمريكي. لكن التقرير اعترف بأن عزل صدام حسـين لن يقدم أي حل دائم. ولا شك أن تحرك الآليـات العسـكرية الأمريكيـة تجـاه المنطقة واحتلال أفغانسـتان والعراق وتعزيز وجودها العسـكري جاء تماشـيا مـع تطلعات السياسـة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالسـيطرة على موارد الطاقة.[١٥]

مـن الواضـح أن الولايـات المتحـدة تحـاول دائمًـا الدفاع عن الـدول والأنظمة الصديقة في الشـرق الأوسـط من أجـل الحفاظ علـى تدفق النفـط والوصـول إلـى مصـادر الطاقـة، وقد حققـت علاقة الراعي الـدول الصديقة مع دول الشرق الأوسـط نجاحًا في الحفاظ على أمريكا ومصالح الحلفاء الأمنية في المنطقة. ومع ذلك، خلال هذه العملية، نشـأت علاقـة غير متكافئة بين الولايات المتحدة ودول الشـرق الأوسـط.

مكنــت هذه العلاقة غير المتكافئة بين الاصدقاء والمستفيد الولايات المتحدة من الوصول الكامل الــى إمدادات الطاقة المثبتة. كما أن هذه العلاقة فتحــت البــاب أمام إنشــاء المزيد مــن القواعد والمنشآت العسكرية مما أدى إلى زيادة التواجد الأمريكي في الخليج.

هناك أيضًا فــرص اقتصادية للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة. مع ٣٣٠ مليون نســمة، تعد منطقة الشــرق الأوســط واحدة من أســرع المناطــق الســكانية نمــوًا في العالــم. يمثل هذا الــى حد كبير ســوقًا غير مســتغلة، ممــا يوفر إمكانــات لا تصدق لتصدير الســلع والخدمات. لكــي يكون هــذا ممكنًا ، يجــب أن يكون هناك تحــرك من اقتصاديــات الأبــواب المغلقة. وقد بــدأت الولايــات المتحدة بالفعل فــي رؤية ذلك فــي بعــض البلــدان التي لدينــا معهــا اتفاقيات تجــارة حرة. ويتمثل جزء من التحدي في كيفية تحقيــق التكامل الإقليمي أو دون الإقليمي داخل الســوق العالمية. ولاشك ولا يمكن اخفاء حقيقة أن الولايات المتحدة - ســواء فــي هذه المنطقة أو أمريكا اللاتينية أو آســيا - تتنافس في السوق العالمية. ولكن هناك بعض الاستراتيجيات التي تتيــح أيضًا الفرصة للتكامل الإقليمي كجزء من ذلك النظام العالمي.

المبحث الثالثً:

العراق، ومتغيرات تحولات الدور الجيوبوليتيكي الاميركي

اشــكل ادارة الرئيس السابق دونالد ترامب على ادارة الرئيس الاسبق باراك اوباما انسحابها من العراق اواخر عام ٢٠١١، بأنها فسحت المجال لقــوى اقليميــة تصاعــد دورهــا عبر الســاحة العراقيــة كايــران. وما هو مــدرك لدى صناع السياســات فــي الولايــات المتحــدة ان القضية العراقية تجتمــع فيها اغلب المتغيرات التي تهم تحــولات الدور الجيوبوليتيكــي الاميركي على مســتوى الشــرق الاوســط وحتى على مستوى العالم. ويمكن حصر ابرز المتغيرات بالآتي:

المطلب الاول: مواجهة الارهاب:

لازال متغيــر مواجهــة الارهــاب احــد ابــرز مضاميــن الــدور الجيوبوليتيكــي في الشــرق الاوســط وفي العراق تحديدا، وهو احد المبادئ الجيوبوليتيكيــة للإدارات الاميركيــة المتعاقبة منــذ ادارة الرئيــس جورج دبليو بــوش ولغاية الآن. ويعد هذا المتغير من اهم منافذ ذلك الدور واهم قناة لتعزيز المصالح الاستراتيجية وحماية الامن القومي الاميركي. قبول طلب العراق في ٢٤ حزيران ٢٠١٤ مســاعدته عســكريا لصد هجمــات تنظيم داعش ومن ثم تشــكل التحالف الدولــي لمكافحة الإرهاب في العراق وســوريا فــي أيلــول ٢٠١٤، واختيار مجموعــة حلفاء من دول المنطقــة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وعلى رأسها العراق.

وعلى الرغم مــن توجهــات الادارة الاميركية برئاسة دونالد ترامب نحو الانعزالية والاهتمام بقضايــا الداخل انســجاما مــع رؤيــة ”اميركا اولا“ الا ان الــدور الاميركــي لازال يتمحــور حــول التدخل المباشــر في مواجهــة الارهاب

في العراق. فالولايات المتحدة تتزعم التحالف الدولي لمكافحة تنظيم "الدولة الاسلامية" (داعش) في العراق وسوريا وتشرك حلفائها من الاوربيين والعرب وغيرهم فيه.

وعلى الرغم من اعلان التحالف الدولي اعادة تمركز قواته في العراق، وتعليق بعض الاطراف فيه لمهامها بسبب التصعيد الاميركي-الايراني بعد مقتل قاسم سليماني في بغداد كانون الثاني الماضي، وايضا بسبب الخشية من تفشي فايروس كورونا (كوفئيد-١٩)، الا ان الحال بقي يحتفظ بوجود قواته في عدد من القواعد العسكرية في بغداد والانبار واربيل. كذلك استمر التحالف الدولي في تنفيذ ضربات عسكرية ضد اهداف التنظيم الارهابي في العراق، والتواصل مستمر مع الحكومة العراقية ومؤسساتها الامنية ونتج عن هذا التعاون الضربة استهداف (معتز نومان الجبوري الملقب حجي تيسير) القيادي في داعش والمشرف على ولاية العراق، بمعلومات استخبارية عراقية، والعملية نفذها التحالف الدولي في دير الزور في ٧/ آيار ٢٠٢٠. كذلك راهنت الولايات المتحدة الأمريكية، على التنسيق مع القوات المسلحة العراقية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب لغاية انتهاء المهام القتالية للقوات الاميركية في العراق في نهاية كانون الاول ٢٠٢١.

المطلب الثاني: العراق : المدخل الاميركي لإنهاء الدور الايراني الاقليمي في المنطقة

لازال ملف الدور الايراني الاقليمي احد ابرز المتغيرات تأثيراً في الدور الاميركي في الشرق الاوسط. واستمرت السياسة الأميركية لعقود منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ «تتعامل مع الملف الإيراني من منظور إدارة الصراع.[١٦] والتغيير الابرز في هذا المسار حدث في عهد ادارة باراك اوباما الذي حول التعاطي مع الملف الايراني من مسار التصعيد والضغط الى مسار التسوية والذي انتهى إلى توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١ في لوزان، في ٢ نيسان/ ٢٠١٥.

وفي أوائل عام ٢٠١٢ أعلن الرئيس باراك أوباما عن استراتيجيته الجديدة, ومن خلالها تم تحويل الاهتمام الأمريكي من الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ, بعد عشر سنوات من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق, حيث مطلع عام ,٢٠٢٠ استعدت الولايات المتحدة لإعادة نشر أكثر من (٦١٪) من أسطولها البحري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

اعتمد الرئيس باراك أوباما مقاربة حيال الأزمة الإيرانية مفادها تأخير العمل بالخيار العسكري وتقديم سياسة الانخراط في مفاوضات مباشرة للتعامل مع إيران, اذ أن عدم رغبة الرئيس أوباما في توظيف القوة العسكرية حيال إيران يعود إلى قراءة واقعية لحسابات إقليمية ترتكز على أن اللجوء الى الخيار العسكري لا يحمل إلا قدرا قليلا من النجاح, وان توجيه ضربة عسكرية استباقية الى المنشآت النووية الإيرانية لن تؤدي إلا الى تأخير برنامجها النووي لبضع سنوات, وتحويل القوات

الأمريكيــة فــي الخليــج العربــي وأفغانســتان والعراق الى أهداف لعمليات عســكرية انتقامية إيرانيــة. [١٧]هــذا الواقع هو الذي حــدد طريقة تعاطــي ادارة ترامــب مــع الملــف الإيرانــي وحــدد اتجاهاتــه، اذ وجــه انتقادات حــادة إلى نهــج إدارة أوباما، وعمل على الانســحاب من الاتفــاق النووي وبممارســة ضغوط اقتصادية على إيــران. وتدرك إدارة ترمــب أنه لا يمكن العودة للعب دور في الشــرق الأوسط واستعادة الاستقرار دون وضع حد لنفوذ ودور إيران في عدة مناطــق ومنها العراق. واعتمدت الولايات المتحــدة اســتراتيجية الضغــوط القصوى ضد ايران لإنهــاء وجودها في العــراق والتي تقوم على ثلاثة اركان اساسية:

الاول، الاستهداف العســكري المباشر والدقيق والمحــدود، كمــا حدث فــي اســتهداف قيادات فصائــل تتبع الحــرس الثــوري علــى الحدود العراقيــة الســورية فــي مــرات عــدة آخرهــا اســتهداف فريق الصواريــخ والذخيــرة التابع لحــزب الله فــي الحــدود الســورية العراقيــة، واستهداف قاسم سليماني في بداية كانون الثاني الماضي.

الثاني، الضغوط الاقتصادية، بعد آيار ٢٠١٨ وخلال عامين فرضت الولايات المتحدة المزيد مــن العقوبــات الأحادية على ايــران والحرس الثوري واذرعها في العراق.

الثالث، الجهود السياســية والدبلوماســية لعزل ايران دوليا.

كذلــك شــكلت الاحــداث الاخيرة علــى صعيد المتغيــرات جميعها، ولاســيما متغيــر مواجهة النفــوذ الايراني في العــراق، وتنامي الاعمال الارهابية، خطرا وجوديا على الدور الاميركي فــي العراق الــذي عانى التردد بعد الانســحاب الاميركــي عــام ٢٠١١، والــذي اتجــه نحــو الانخراط العســكري والسياســي المباشــر في عهــد ادارة الرئيس ترمــب. وبالفعل دفعت تلك المتغيــرات الــى اظهــار الحــرص الاميركي علــى التعاون مــع العراق في مجــالات الامن والاقتصــاد والدعم الدولي. الامــر الذي تُرجم بدعوة وزيــر الخارجية الاميركي مايك بومبيو فــي نيســان/٢٠٢٠ الــى الدعــوة الــى حــوار اســتراتيجي مــع بغداد لبــث الحياة فــي اتفاقية الاطــار الاســتراتيجي ٢٠٠٨. وهــذه الدعوة بالنســبة للولايات المتحــدة تأتي لوضع منهجية واضحة لدورها الاســتراتيجي في العراق وبما يكمل دورها الجيوبوليتيكي في الشرق الاوسط وبمــا يعززه ليكــون قــادرا علــى التحكم بكل متغيــرات المنطقة التي حتمــا تؤثر على الدور الجيوبوليتيكــي للولايات المتحدة فــي المعادلة السياســية-الامنية، والاقتصاديــة فــي النظــام الدولي.

ولعــل ما همت به الولايــات المتحدة الاميركية خــلال ادارة الرئيس ترامب هو ليس المخاوف مــن انــزلاق الوضع فــي العــراق او الحرص على ســيادته واستقلاله ، بل ادراكها ان الهدف المركزي هــو اضعاف ايران او انهاء وجودها في العراق. فالعراق هو حائط الصد للطموحات الايرانيــة ودورها في المنطقة. ويبدوا ان ادارة ترامــب ارادت تحقيــق هــذه المعادلــة بطريقة

صفرية ، لأنها تحتكم على مبدأ تحقيق الاهداف السياسية من دون تكاليف اقتصادية.

امـا ادارة الرئيـس جـو بايدن، لـم تصدر عن البيـت الابيـض معطيـات او توضيحات تحدد ملامـح وخطوط السياسـة الخارجية الاميركية تجـاه العراق، رغم ان العـراق يعد من مناطق الاهتمـام لدى الولايات المتحـدة وله اهمية في اطار الدور الجيوبوليتيكي لواشنطن في الشرق الاوسط.

إن تصريحات ومواقف وقرارات بايدن تشير إلى أن عقيدته في السياسة الخارجية ستكون مزيجا من الجمع بين بعض سياسات أوباما والانقلاب على سياسات ترامب خاصة فيما يتعلق بتقليص اللجوء إلى القوة العسكرية واستمرار الانسحاب العسـكري الأمريكي في الخارج, وتبنى سياسة الدبلوماسـية والحوار في التعامل مع الخصوم خاصة الصين وإيران وكوريا وغيرها, كما أنه سـيغير من السياسـة التـي اتبعهـا ترامب في التعامل مع القضايا العالمية.[١٨]

ومع تركيز ادارة بايدن على توليفة شـاملة من قضايـا السياسـة الخارجيـة والداخليـة، الا ان البعض يخشـى مـن ان تفقد الولايـات المتحدة الاميركيـة التركيـز على العراق. لكن السـفير الاميركـي في بغـداد ماثيو تولر اكـد في اذار ٢٠٢١ - بعد شـهرين من تسـلم الرئيس بايدن مهامه - على الشـراكة بيـن العراق والولايات المتحدة بقولـه: «إن الولايات المتحدة مصممة علـى التزامها بدعم عراق مسـتقر وذو سـيادة وديمقراطـي ومزدهـر».[١٩] جـاء ذلك خلال الندوة الافتراضية التي عقدها المعهد الاميركي للسلام.

القضايـا التـي اكد عليهـا السـفير تولر خلال مداخلتـه فـي الندوة هي دعم واشـنطن للعراق فـي المجال الاقتصـادي، واجـراء الانتخابات المبكرة، والتعاون مع العراق في مواجهة التغير المناخي الذي عد مشـكلة حقيقيـة في العراق، ويزيـد من خطورته نـدرة المياه، والمسـاعدة علـى مواجهـة فايـروس كورونـا كوفيد-١٩.[٢٠] كذلك على المسـتوى السياسي، اكد السفير الاميركي تولر على ملف الحوار الاستراتيجي بين واشـنطن وبغداد والذي تقـرر عبره انهاء الـدور القتالي للقـوات الاميركية فـي العراق، وهـو مـا اعلن عنـه في نهايـة كانـون الاول ٢٠٢١. وهذا يعد تغيير في الخطاب، ويتناقض مع توجهات الادارة السـابقة التي ركزت على مواجهة الارهاب والشراكة الامنية بين البلدين. كمـا يتضح من المداخلـة، ان الولايات المتحدة تتجه الى الاهتمام بالمسـائل التي تهم المواطن العراقي وتستلزم المعالجة السريعة.

الخاتمة

يبـدوا من النظـر الى مجموعـة التحديات التي تواجه الشـرق الاوسـط، ان الملفـات التي يتم الدفـع بهـا الى الامام هـي ملفات سياسـية في الغالب مثل الملف النووي الايراني، الازمة في العراق في العراق وسوريا ومواجهة الارهاب، وعملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية، وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها، في حين يكون التركيـز اقل على الملفـات الاقتصادية،

وحتى عندما يتم التركيز على الملفات الاقتصادية يكون الغالب هو مسألة الدعم الاقتصادي الغربي. في حين، ينبغي أن يكون الاقتصاد مكونًا رئيسيًا للتحول الإقليمي طويل المدى. والتجارة والاستثمارات هي أكثر بكثير من مجرد كونها دافعا للازدهار الاقتصادي، فالتجارة تدور حول الانفتاح وسيادة القانون وخلق الفرص ، وهو امر يتعلق بالقيم التي تهم الولايات المتحدة الاميركية.

أن الإدارات الأمريكية قليلاً ما بررت علناً سياساتها في الشرق الأوسط من حيث ضمان الوصول المتميز الى موارد النفط في المنطقة، أو حماية مصالح شركات النفط الأمريكية. علاوة على ذلك، في أعقاب أحداث الحادي عشر من ايلول ، تمت وضع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل حصري تقريبًا من حيث الحرب الأمريكية على الإرهاب. في الواقع، أصبح السعي وراء سياسات النفط الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لا ينفصل عن الحرب على الإرهاب.

وفيما يرتبط بالشأن العراقي، ووفق الرؤية الاميركية للحوار الاستراتيجي بين بغداد و واشنطن، ينبغي على صانعي السياسات في بغداد التوافر على ادراك لهذه الرؤية الاميركية، وان تُقيّم – في ضوء تلك الرؤية - مديات المرونة التي يمكن ان يبديها الجانب الاميركي والعمل على تكييفها نحو مصالح العراق الحالية والاستراتيجية (بناء دولة ذات سلطة مباشرة على كامل اقليمها ومن دون تأثير في قرارها الامني والسياسي والاقتصادي).

وهذا الهدف الاستراتيجي بحاجة الى علاقات قوية مع الولايات المتحدة في كافة المجالات وهي الطرف المتحكم بمعادلة الصراع والتنافس الجيوسياسي في الشرق الاوسط، فضلا عن انها احد طرفي التصعيد والتوتر في المنطقة بالضد من ايران. ولكن لا يكون ذلك على حساب القرار السيادي العراقي، وعلى اقل تقدير، ان لا يكون العراق منطلقا لألحاق الضرر بجيرانه. وتبقى عدد من الاشكاليات لابد من الجدية والحسم في تجاوزها قد تجعل هذا الحوار يؤسس لانتزاع قدرة سلطات الدولة على التحكم بشؤونها المختلفة، ومنها:

الاشكالية الاكثر تعقيدا هو الادراك السياسي المعوق للقوى السياسية والتي تغلب ايديولوجياتها على مصالح الدولة العراقي في تشكيل سلوكياتها السياسية. كما ان اعتلال المعادلة الامنية والسياسية في داخل العراق والمتمثلة بفقدان السيطرة على فواعل عدة لا تجعل الجانب العراقي قادرا على ضمان سيادته على القرار الامني عقب تجربة طويلة من السنوات التي تتخللها بين الفينة والاخرى هجمات عسكرية ضد المصالح الاميركية والمصالح الاجنبية. اذ تبقى الكثير من الجهات داخل البلاد تصنف على انها فواعل من غير الحكومات حتى وان اصبحت ضمن المؤسسات الرسمية لسببين: الاول، وجود اطراف داخل هذه الفواعل خارج سلطات الدولة. والثاني، السلوكيات الانفعالية التي تدفعها الى افعال مشوهة غير مدروسة وتأتي كردة فعل بسبب مرجعياتها الدينية والسياسية، وليس ضمن

منهجيــة سياســية ولا تســتند متبنيــات فكريــة واضحة حول بناء الدولة.

المصادر:

المصادر العربية:

١/ الكتب:

- أسـماء شوفي ومريم شـوفي، «سيناريوهات مسـتقبل السياسـة الخارجية الأمريكية لترمب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعـادة التفاوض حوله،» فـي: مجموعة من المؤلفيـن، الشـرق الأوسـط في ظـل أجندات السياسـة الخارجية الأمريكية: دراسـة تحليلية للفتـرة الانتقاليـة بيـن حكـم أوبامـا وترامب، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧.

- ضيـاء نوح، «السياسـة الخارجية الأمريكية لترامـب تجـاه سـوريا،» فـي: مجموعـة من المؤلفيـن، الشـرق الأوسـط في ظـل أجندات السياسـة الخارجية الأمريكية: دراسـة تحليلية للفتـرة الانتقاليـة بيـن حكـم أوبامـا وترامب (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧).

- عـادل عبـد الحمزة ثجيل البديـوي، الادراك الاسـتراتيجي للولايـات المتحـدة الاميركيـة: دراسـة في المبادئ الجيوبوليتيكية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

- عمـر كامـل حسـن، الاتجاهات المسـتقبلية للسياسة الخارجية الاميركية، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.

٢/ البحوث

- أحمـد إبراهيـم محمـود: الأزمـة النوويـة الإيرانيـة.. تحليـل الاسـتراتيجيات وإدارة الصـراع، كراسـات اسـتراتيجية، القاهـرة: مؤسسـة الأهرام، كراسات اسـتراتيجية، العدد ١٤٩، ٢٠٠٥.

- محمـد بوبوش, الولايات المتحـدة الأمريكية ما بعـد ترامب : إلـى أين؟, المعهـد المصري للدراسات، دراسات سياسية, القاهرة، ٢٠٢١.

- محمـد كمـال، «ترامـب وقضايـا العلاقات المصرية - الأمريكية،» مجلة السياسة الدولية، مركـز الاهـرام للدراسـات الاسـتراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ٢٠١٧).

- محمود مونشـيبوري, العلاقـات الأمريكية-الإيرانيـة: نحـو تبنـي واقعيـة جديـدة, أبـو ظبـي: مركز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠.

- محمـود البـازي, أزمة العلاقـات الأمريكية الإيرانيـة في عهد الرئيـس دونالد ترامب: بين احتماليـة المواجهـة والنزعة نحـو التفاوض, مجلـة مدارات إيرانيـة, العـدد الاول, المركز الديمقراطـي العربـي, برليـن- المانيـا, أيلول ٢٠١٨.

- عمـار حميـد ياسـين, مكانـة القـوة فـي المـدرك الاسـتراتيجي الأمريكـي : دراسـة فـي التأصيـل النظـري والتوظيـف الاسـتراتيجي, المجلة السياسية الدولية, العدد , ٣٦-٣٥الجامعة المستنصرية ٢٠١٧.

٣/ المواقع الالكترونية:

- عربي بوست، عرض أمريكي للأسد لإيقاف انهيار الليرة قبل تطبيق قانون "قيصر".. وعواقب شديدة لمن يساند النظام، تاريخ النشر ٢٠٢٠/٦/٨، على الرابط المختصر shorturl.at/iDJK١

المصادر الانكليزية

١/ Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye, Jessica Watkins and others, The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq war, RAND CORPORATION, ٢٠١٠: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/٢٠١٠/RAND_MG٨٩٢.pdf

٢/ The Japan Institute of International Affairs, Strategic Annual Report ,٢٠١٩ the Middle East: Intensifying Competition for Hegemony over a New Regional Order, ٢٠١٩. https://www٢.jiia.or.jp/en/pdf/strategic_annual_report/chapters/JIIA-Strategic Annual Report ٢٠١٩-٢٠٢٠-٠٩ The Middle East ٢٠٢٠ Intensifying Competition ٢٠٢٠ for Hegemony ٢٠٢٠ over a New Regional Order ٢٠٢٠.pdf

٣/ Nahrain Jawad Sharqi, The Impact of the Economic Factor on the Status of the Middle East in US Foreign Policy, Journal of US-China Public Administration, USA, Vol. ١٥, No. ٤, April ٢٠١٨.

http://www.davidpublisher.com/Public/uploads/pdf.٥be٣e٣٧٨e٨٥c٦/Contribute

٤/ Adam Gallagher, U.S., Iraqi Envoys Call for Continued Partnership ١٨ Years after Saddam`s, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, Washington DC, March ٢٥, ٢٠٢١ : https://www.usip.org/publications/٢٠٢١/٠٣/us-iraqi-envoys-call-continued-partnership-١٨-years-after-saddams-fall

الهوامش

١- عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٤٩٥.

٢- عادل البديوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٧.

٣- انظر مثلاً: د. عمر كامل حسن، الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الاميركية، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ١٠٤.

4-Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye, Jessica Watkins and others, The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq war, RAND CORPORATION, 2010, p21 – 23: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2010/RAND_MG892.pdf

٥- ضياء نوح، «السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا،» في: مجموعة من المؤلفين، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧)، ص ٢٣٤.

٦- ضياء نوح، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

٧- محمد كمال، «ترامب وقضايا العلاقات المصرية – الأمريكية،» مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ٢٠١٧)، ص ٨٧ .

٨- محمود مونشيبوري, العلاقات الأمريكية–الإيرانية : نحو تبني واقعية جديدة, أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص ٣٢.

٩- محمود البازي, أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض, مجلة مدارات إيرانية, العدد الاول, المركز الديمقراطي العربي, برلين– المانيا, أيلول ٢٠١٨، ص١٦٢.

١٠- أسماء شوفي ومريم شوفي، «سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترمب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله،» في: مجموعة من المؤلفين، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، ص ٣٦٢.

١١- The Japan Institute of International Affairs, Strategic Annual Report ٢٠١٩, the Middle East: Intensifying Competition for Hegemony over a New Regional Order,٢٠١٩,p٤٦-٥٠. https://www٢.jiia.or.jp/en/pdf/strategic_annual_report/chapters/JIIA-Strategic Report ٢٠١٩-٢٠٢٠-Annual ٪٢٠The ٪٢٠Middle ٪٢٠East ٪٢٠٢٠ ٪٢٠Intensifying ٪٢٠Competition ٪٢٠٢٠ ٪٢٠for ٪٢٠Hegemony ٪٢٠over ٪٢٠a ٪٢٠New ٪٢٠Regional ٪٢٠Order.pdf

١٢- عربي بوست، عرض أمريكي للأسد لإيقاف انهيار الليرة قبل تطبيق قانون "قيصر".. وعواقب شديدة لمن يساند النظام، تاريخ النشر ٢٠٢٠/٦/٨، تاريخ الاقتباس ٢٠٢٠/٦/٨. على الرابط المختصر shorturl.at/iDJK١

١٣- Nahrain Jawad Sharqi, The

Impact of the Economic Factor on the Status of the Middle East in US Foreign Policy, Journal of US-China Public Administration, USA, April ٢٠١٨, Vol. ١٥, No. ٤, p١٦٤.

http://www.davidpublisher.com/Public/uploads/pdf.٥be٣e٣٧٨e٨٥c٦/Contribute

١٤- Ibid, p ١٦٧.

١٥- Ibid, p ١٦٨.

١٦- أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية الإيرانية.. تحليل الاستراتيجيات وإدارة الصراع، كراسات استراتيجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٩، ٢٠٠٥، ص ٣.

١٧- عمار حميد ياسين, مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي : دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي, المجلة السياسية الدولية, العدد ٣٦, ٣٥-الجامعة المستنصرية, ٢٠١٧ص ٤١١.

١٨- محمد بوبوش, الولايات المتحدة الأمريكية ما بعد ترامب : إلى أين؟, المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية, القاهرة، ٢٠٢١ ص ٢٠-٢١ .

١٩- Adam Gallagher, U.S., Iraqi Envoys Call for Continued Partnership ١٨ Years after Saddam`s, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, Washington DC, March ٢٥, ٢٠٢١ : https://www.usip.org/publications/٢٠٢١/٠٣/iraqi-us-envoys-call-continued-partnership-١٨-years-after-saddams-fall

٢٠ -Ibid.

المستخلص

الشرق الاوسط ابرز مجال حيوي للدور الجيوبوليتيكي الاميركي في العالم. هذا الدور شهد تحولات عدة، وكان للشرق الاوسط ومتغيراته السياسية والامنية والاقتصادية بالغ الاثر في احداث التحول على الدور الاستراتيجي الاميركي والتأثير على المبادئ الجيوبوليتيكية للرؤساء الاميركان ومن ثم صُناع السياسات في واشنطن. كما ان المتغيرات المهمة في الشرق الاوسط وطبيعة الفواعل الاقليميين وانماط التفاعلات بين الفواعل على مستوى النظام الدولي والتنافس الاستراتيجي جعل واشنطن تسعى سياسيا واقتصاديا لضمان تفوقها الاستراتيجي في المنطقة. وبالتالي لا يمكن ان يبتعد كثيرا باتجاه ترك مناطق مجال حيوي كالشرق الاوسط لقوى اقليمية تهدد الامن القومي الاميركي وامن الطاقة، وبالتالي المصالح الاميركية.

العراق احد ابرز قضايا المنطقة ويشكل بمتغيراته المتعددة بؤرة المجال الحيوي الشرق

أوسطي، ويدرك صناع السياسات في الولايات المتحـدة الاميركية ذلك. ولذلك يشـكل العراق سـاحة مهمة للـدور الجيوبوليتيكـي الأميركي فـي المنطقة، وربما التراجع فيـه ينعكس على مجمـل الـدور الاميركـي فـي المنطقـة. وفي الواقـع، أن الإدارات الأمريكيـة المتعاقبة قليلاً ما بررت علناً سياساتها في الشرق الأوسط من حيث ضمان الوصول المتميز الى موارد النفط فـي المنطقة، أو حماية مصالح شـركات النفط الأمريكية، فضلا عن مواجهة الارهاب.

Abstract

The Middle East is the most vital area for U.S. geopolitical role in the world. This role witnessed several transformations, and the Middle East and its political, security and economic variables had a great impact in bringing the transformation on the U.S. strategic role and influencing the geopolitical principles of American presidents and then policy makers in Washington. The important changes in the Middle East, the nature of regional actors, patterns of interactions between actors at the level of the international system, and strategic competition made Washington seek politically and economically to ensure its strategic superiority in the region. Consequently, it cannot move far towards leaving vital areas such as the Middle East to regional forces that threaten American national security and energy security, and thus American interests.

Iraq is one of the most prominent issues in the region and the center of the Middle East vital space, and policy makers in the United States of America are aware of this. Therefore, Iraq constitutes an important arena for the U.S. geopolitical role in the region, and perhaps the decline in it will reflect on the overall U.S. role in the region. In fact, successive U.S. administrations have little publicly justified their policies in the Middle East in terms of ensuring privileged access to oil resources in the region, or protecting the interests of American oil companies, as well as confronting terrorism